

والتسيق الكامل بين الفلسطينيين والاردن»
(المصدر نفسه).

«مظلة اردنية» للوفد الفلسطيني

كانت مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام من القضايا الشائكة التي عالجها وزير الخارجية الاميركية خلال جولاته على المنطقة، حيث ان المشروع الاميركي يستبعد حضوراً فلسطينياً مستقلاً في المؤتمر؛ كما لم تلق دعوة الرئيس عرفات الى تشكيل وفد عربي مشترك برئاسة الجامعة العربية (السلام، ١٩٩١/٨/٢٩) قبولاً في الاوساط العربية الرسمية، ناهيك عن ان الادارة الاميركية هي التي اصرت على ان يكون الحضور الفلسطيني الى المؤتمر في اطار وفد اردني، مع حصر عضوية الوفد الفلسطيني بسكان الاراضي المحتلة. وقد وقفت الاردن موقفاً ايجابياً داعماً للموقف الفلسطيني، بحيث تركت الخيارات مفتوحة للفلسطينيين، وتركت مسؤولية القرار لهم. فقد قال وزير خارجية الاردن، آنذاك، عبدالله النسور: «ان الفلسطينيين يمثلون انفسهم، ولا شأن للغير [في] ان يتدخل في هذا التمثيل، لا الاردن ولا اميركا ولا اسرائيل ولا الاطراف العربية الاخرى... [و] لا نمانع في مؤتمر يمتثل فيه الفلسطينيون بوفد مستقل كامل التمثيل؛ ولا نمانع بوفد عربي مشترك يضم جميع الاطراف في وفد واحد؛ كما لا نمانع بوفد اردني - فلسطيني مشترك» (الشعب، ١٩٩١/٩/١٢). وأعلن ولي عهد الاردن، الامير حسن، من جهته، عن ان الاردن «لن يمتثل الفلسطينيين في مؤتمر السلام، لكنه سيقدم اليهم الدعم الضروري في الوقت المناسب» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٠/٣). وأوضح الملك الاردني، حسين، كذلك، ان الاردن انما يقدم «مظلة» للوفد الفلسطيني. ففي كلمته الى أعضاء البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ، قال الملك حسين: «ان بلاده سعت، على الدوام، الى ان يمثل الفلسطينيين وحدهم، انفسهم، و' عرضنا مظلة يمكنهم، بموجبها، القيام بذلك، اذا أرادوا'» (الحياة، ١٩٩١/٩/١٢). وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في ستراسبورغ، قال ان «من حق الفلسطينيين اختيار ممثلهم؛ وتوفر المظلة الاردنية الفلسطينية، لمن يقبلها، امكانيات ان يتفاوض الفلسطينيون

مع الاسرائيليين على الاراضي الفلسطينية؛ وينوب الوفد الاردني عن الاردنيين كافة، أيًا كان أصلهم، للدفاع عن حقوقهم، بما فيها حق التعويضات» (المصدر نفسه).

وقد قبل الفلسطينيون المظلة الاردنية. وقال فيصل الحسيني، ان «الوفد الفلسطيني في الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك سيأخذ على عاتقه مهمة التحدث في القضايا الفلسطينية؛ بينما يتولى الوفد الاردني التحدث في القضايا التي تمس الاردن... [و] ان هذه النقطة قد تم الاتفاق عليها» (السلام، ١٩٩١/١٠/٣).

وبعد اختتام أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، بدأت وفود فلسطينية من منظمة التحرير الفلسطينية ومن داخل الاراضي المحتلة بالبحث في ترتيبات الوفد المشترك مع الاردن. ففي ١٥/١٠/١٩٩١ بحث وفد من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في مسألة تشكيل قيادة سياسية مشتركة مع الاردن لتوجيه مفاوضات السلام. وصرح عضو اللجنة التنفيذية، تيسير خالد، بـ «ان المنظمة والاردن اتفقتا على تشكيل قيادة سياسية على النمط الكونفيدرالي، برئاسة الملك حسين... والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لتوجيه الوفد المشترك في مؤتمر السلام... [و] ان الاتفاق سيعرض على المجلس المركزي لمنظمة التحرير [الفلسطينية] رسمياً... وان الوفد [المشترك] المشارك [في مؤتمر السلام] سيكون مسؤولاً أمام القيادة العليا التي يتزعمها العاهل الاردني والرئيس عرفات» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٠/١٧). أما عضوا الوفد الفلسطيني الذيفاوض بيكر، د. زكريا الاغا ود. حنان عشاوي، فقد بحثا مع الاردنيين في القضايا التقنية لتشكيل الوفد المشترك. وقال د. الاغا «انه تم التوصل الى حل لمسألة رئاسة الوفد المشترك»؛ في حين اشارت د. العشاوي «الى التمثيل المتكافئ للفلسطينيين في مؤتمر السلام والى علاقات الاخوة والاحترام بين الوفد المشترك» (المصدر نفسه). وكان العاهل الاردني قال «ان الوفد المشترك سيكون تحت رئاسة شخصية اردنية، في حين طالب الطرف الفلسطيني برئاسة دورية» (الشعب، ١٩٩١/١٠/١٧). وقد وافق المجلس المركزي الفلسطيني على الاتفاقيات المبرمة بين م.ت.ف.